بيانات السياسات والمواقف بشركة المراعي

سياسة حقوق الإنسان

تنطبق سياسة حقوق الإنسان على شركة المراعي ("المراعي") شركة مساهمة مدرجة، تأسست وقائمة بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية (المراعي)، وأي من الكيانات الخاضعة لسيطرتها (كل كيان من هذا القبيل، بما في ذلك المراعي، يشار اليه بأنه أحد كيانات (المراعي)

تكرس المراعي احترام وحماية حقوق الإنسان لمنسوبيها والعاملين في سلسلة القيمة الخاصة بها، وأفراد المجتمعات التي تعمل فيها. تحدد هذه السياسة المبادئ والمعايير التي تلتزم بها المراعي.

ستواصل المراعي تبني الممارسات الرائدة من أجل:

1. حظر الاستخدام غير المشروع للأطفال دون السن القانوني للعمل.
2. ضمان العدالة في توفير الفرص ومعاملة جميع العاملين والمرشحين دون أي ممارسات تمييز أو مضايقة أو إساءة من أي نوع.
3. تقديم تعويضات الموظفين وأجورهم في الوقت المناسب والالتزام بجميع الأنظمة واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بساعات العمل النظامية.
4. حظر العمل الجبري أو القهري، بمعنى أي عمل أو خدمة تؤدى تحت الإكراه أو بدون موافقة الشخص المعني.
5. وفقًا للنظام المعمول به وبما يتفق معه، تحترم المراعي حقوق منسوبيها في حرية المشاركات والمناقشات الجماعية، دون خوف من الانتقام أو الترهيب أو المضايقة. وفي المواقع التي تكون فيها النقابات العمالية و / أو المناقشات الجماعية المحددة بموجب النظام، حيث قامت المراعي بتأسيس آليات اتصال بين الموظفين والإدارة.

ستقوم المراعي بإبلاغ بيان سياسة حقوق الإنسان إلى جميع منسوبيها وأصحاب المصلحة، وضمان إتاحته مجانًا للمجتمع على نطاقٍ واسع. وسيتم مراجعة هذه السياسة وتحديثها على النحو المطلوب.

سيتم تطبيق هذه السياسة، المدعومة من قبل قسم الموارد البشرية، على جميع العمليات والخدمات التجارية التي تقوم بها المراعي.

تطلب المراعي من جميع العاملين وأصحاب المصلحة الالتزام الكامل بسياسة المراعي لحقوق الإنسان لضمان تحقيقها لأهدافها وغاياتها.

تقع على عاتق الرئيس التنفيذي لشركة المراعي المسؤولية عن ممارسات حقوق الإنسان في المراعي والتوقيع على هذه السياسة إقرارًا بذلك.

عبد الله البدر
الرئيس التنفيذي